الفساد الإداري والمالي

المفهوم – الأسباب – الآثار– وسائل المكافحة

د.قاسم علوان سعيد

د.سهاد عادل أحمد

كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

المقدمة

يعد الفساد بأنواعه المختلفة ومنها الفساد الإداري والمالي بما يتضمنه من تجاوز حدود النطاق القانوني للسلطة وا إساءة استخدامها من أخطر الآفات التي لازمت الحياة الإنسانية ، ويعني الحالة التي تحدث نتيجة الانحراف عن تأدية الواجبات الوظيفية الرسمية بفعل تأثيرات مادية أو غير مادية ، اذ تتحول الوظيفة من كونها تكليفاً قانونياً وأمانة وطنية مقدسة الى سلعة يتم المتاجرة بها بيعاً وشراء بممارسة الفساد وتحقيق مكاسب ذاتية أي إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة ، فهو ظاهرة من ظواهر السلوك الإنساني التي أقلقت أفراد المجتمعات البشرية ، والتي اتفقت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على تجريمه مهما كانت أسبابه وأشكاله .

أن الفساد ظاهرة عالمية لا تخص دولة بذاتها بل تعرضت له كل المجتمعات وعلى مختلف العصور فهو ظاهرة خطيرة من ظواهر السلوك الإنساني التي أقلقت المجتمعات البشرية والحكومية منذ أقدم العصور لأنه أصبح وباء يهدد هذه المجتمعات بالاكتساح وعلى نطاق واسع ، بل هو آفة ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وتتداخل فيها عوامل عديدة ، ويظهر في المجتمعات كافة ولكن بمستويات متباينة تختلف من مجتمع إلى آخر، تبعاً لدرجة الوعي الديني والأخلاقي ومدى الالتزام بالمبادئ والقيم المجتمعية ودرجة تطور المؤسسات الحكومية والقانونية ومنظمات المجتمع المدني.

والفساد الإداري والمالي يقوم على أساس الاستعمال السيئ للسلطة تحقيقاً لمنافع خاصة على حساب تطور المجتمع وتقدمه ويشكل تهديداً للديمقراطية ولسيادة القانون ومدخلا للجريمة والإرهاب ، وبمعنى أخر هو الحالة التي يعمل فيها الموظف بشكل مباشر او غير مباشر على

التأثير غير المشروع وغير القانوني على صاحب الحاجة بدفع ما يسمى هدية بشكل غير قانوني من أجل أداء أو الامتناع عن أداء الإجراءات الرسمية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كونه يهتم بإحدى الظواهر السلبية المهمة والتي انتشرت بشكل كبير في المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وأصبح بالإمكان رؤيتها من قبل أغلب أفراد المجتمع ، كما تأتي الأهمية من الحرص على محاولة أيجاد الحلول المناسبة لعلاج هذه الظاهرة بسبب تأثيراتها السلبية على الدولة والمجتمع.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في محاولة دراسة ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي تعد من أخطر الآفات التي تحدث نتيجة الانحراف عن تأدية الواجبات الوظيفية الرسمية بفعل تأثيرات مادية أو غير مادية.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أن الفساد الإداري والمالي يشكل ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع وقيمه ومؤسسات الدولة في أداءها الوظيفي بشكله صحيح ، وذلك لانتشارها بشكل كبير فأصبحت جزء من بنية الدولة والمجتمع.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على أهم الخصائص التي تميز الفساد الإداري والمالي، وأسباب انتشاره وأثاره وآليات مكافحته.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للوصول الى تكامل البحث المنهجي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة وأربعة مطالب الى جانب الخاتمة ، المطلب الأول وتم فيه تناول مفهوم الفساد والفساد الإداري والمالي من خلال تعريفه لغةً واصطلاحا، وفي المطلب الثاني تم دراسة أسباب الفساد الإداري والمالي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي المطلب الثالث وضحنا خصائص وأثار الفساد الإداري والمالي، اما في المطلب الرابع فقد استعرضنا وسائل مكافحة الفساد الإداري والمالي وفي نهاية البحث كانت الخاتمة والتي استعرضنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج.

المطلب الأول

مفهوم الفساد والفساد الإداري والمالي

أولا: مفهوم الفساد لغةً

عرفت معاجم اللغة والمتخصصين الفساد(**Corruption**) بأنه تحول الشيء من حالته الطبيعية إلى حالة متفسخة[١]. وجاء لفظ الفساد في اللغة العربية بمعنى التلف والعطب والقحط او القتل واغتصاب المال ظلماً من دون وجه حق ، وهو العصيان لطاعة الله[٢]. والفساد في اللغة هو مصدر الفعل الثلاثي الماضي فسد وهو نقيض الإصلاح والفساد لغة البطلان ، فيقال أفسد الرجل الشيء أي جعله فاسداً ، وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة وتفاسد القوم: تدابروا وقطعوا أرحامهم ، والمفسدة خلاف المصلحة وهي الضرر[٣]. ويعرف معجم اوكسفورد الإنكليزي الفساد بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة ، وقد يعنى الفساد التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة وعندما يرتبط بالإنسان فيعنى انعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند الشخص بما يجعله بيئة صالحة لنمو الفساد[٤]. أما الفساد في القرآن الكريم فقد جاء في مواضع كثيرة وقد فسر العلماء اللفظ القرآني "الفساد" على عدة أوجه ومنها[٥]:

– الفساد يعني العصيان كما في قوله تعالى (أذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا أنما نحن مصلحون الأ أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)[٦].

– الفساد في البر والبحر ويعني القحط والجدب كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)[٧].

–الفساد يعني السحر(وقال فرعون ائتوني بكل سحر عليم فلما جاء السحرة قال لهم موسى ألقوا ما أنتم ملقون فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر أن الله سيبطله أن الله لا يصلح عمل المفسدين)[٨].

–الفساد يعني الهلاك كما في قوله تعالى (وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين)[٩].

ثانياً :الفساد اصطلاحاً

تعددت المصادر التي تناولت الفساد وكانت النظرة الى الفساد ومحاولة تعريفه من الباحثين تتأثر بالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد وبتعدد الأشكال التي يتخذها وتعدد المجالات التي يمكن أن ينتشر فيها ، لذلك ليس هناك إجماع على تعريف شامل يحظى بموافقة جميع الباحثين ، والفساد بصورة عامه هو أخراج الشيء الصالح عن غايته والإخلال بالتوازن باستخدام المنصب العام لغايات شخصية ويتضمن الرشوة ، والابتزاز او استغلال النفوذ والمحسوبية ، والاحتيال، والاختلاس، واستغلال مال التعجيل هو المال الذي يدفع للموظفين لتعجيل النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم لقضاء أمر معين[١٠].وقد عرف البنك الدولي الفساد بانه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو أجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج أطار القوانين السائدة ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة ويشير هذا التعريف الى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد[١١]:

– دفع الرشوة والعمولة المباشرة الى الموظفين والمسئولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، ولتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

– وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي القطاع العام والخاص.

وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته "بالفساد الصغير" وهو مختلف تماما عن ما نسميه "بالفساد الكبير" المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات ، وتجارة السلاح ، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية.

أن الفساد هو سوء استخدام الأدوار العامة أو الموارد لتحقيق فائدة خاصة[١٢]. وهو سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية من خلال تقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من أجل الحصول على مكاسب مالية أو اجتماعية رغم معرفته بأنه يرتكب جرما[١٣] . كما انه

عبارة عن سلوك أداري غير رسمي بديل للسلوك الأداري الرسمي[١٤]. أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تم التوقيع عليها في ٢٠٠٣ فأنها لا تحتوي تعريفاً شاملاً للفساد إلا أنها تعتمد توصيفاً خاصاً للأعمال الجرمية التي تعد سلوكاً فاسداً في الوقت الحاضر مع أعطاء الحرية للدول في معالجة إشكال الفساد المختلفة على أساس أن مفهوم الفساد فيه من المرونة ما يجعله قابلاً للتكيف مع مختلف المجتمعات[١٥]. ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد كما يأتي:(إساءة استعمال الوظيفة العامة أو السلطة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث غالبا عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو طلبها أو ابتزازها لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يأتي عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوة للإفادة من السياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق إرباح خارج إطار القوانين المرعية ، كما يمكن للفساد إن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب او سرقة أموال الدولة مباشرة)[١٦]. فالفساد الإداري فيعبر عنه بالانحرافات والمخالفات الإدارية والوظيفية التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته العمومية كالامتناع عن أداء العمل وا ٍفشاء أسرار الوظيفة وغيرها من المظاهر أما الفساد المالـي فهو عبارة عن الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في المؤسسة.

أن مفهوم الفساد الإداري والمالي واسع بحيث يشمل الكثير من الأعمال والانحرافات الوظيفية والمالية السلبية غير المشروعة والتي قد يقوم بها الموظف داخل الجهاز الإداري الحكومي من خلال الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري الرسمي واستغلال الوظيفة العمومية الممنوحة له لتحقيق أهداف خاصة بعيداً عن المصلحة العامة.

المطلب الثاني

أسباب الفساد الإداري والمالي

تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي عوامل مختلفة تتناسب في شدتها طردياً مع تنامي هذه الظاهرة داخل الأجهزة الإدارية ، وتقف وراء وجودها أسبابا عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية:

أولا: الأسباب السياسية: يعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة أخلاقية وهي أيضا مشكلة أدارية وسياسية ، وينتشر في المجتمعات التي تتصف بضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤونها العامة ، وفي الدول التي تتسم حكوماتها بالاستبداد السياسي والدكتاتورية ، فغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة وغياب عناصر الحكم الصالح وضعف الدور الرقابي ، كما إن هذه الظاهرة تنتشر بشكل كبير ولكن بسرية عالية في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته ، وهو أمر مرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات ، فوجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تأخذ دورها في إشاعة العدل والمساواة بين أفراد الشعب وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع بعدالة ومدى أتباع الإجراءات الموضوعية عند التعيينات في الوظائف الحكومية وذلك بالاستناد الى الولاء للنظام وليس الكفاءة [١٧]. وهناك عوامل أخرى تتعلق بضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة التي يمكن أن تسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري ، وكون النظام السياسي نظاماً سلطوياً اقرب الى الحكم الفردي او هو نظام ديمقراطي يأخذ بتعدد الأحزاب ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية وحصر السلطات والصلاحيات بيد الرئيس الأعلى بدون تفويض متوازن باتجاه المركزية وضعف الرقابة داخل مؤسسات الدولة وغياب الشفافية وضعف نشاط مؤسسات المجتمع المدني يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية: أن ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وانخفاض الرواتب والأجور في ظل ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف وسوء التخطيط باستخدام الموارد ، كل ذلك يؤدي الى تشجيع انتشار ظاهرة منح الرشوة للمسئولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة والمساءلة، وانتهاك القوانين والأنظمة والقواعد والتعليمات المالية النافذة التي تنظم وتحكم سير النشاط الإداري والمالي في المؤسسات الإدارية ، وتشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية والإسراف في استخدام المال العام وكل هذه عوامل تساهم في انتشار الفساد الإداري والمالي. ومن جهة أخرى إن تضخم الجهاز الحكومي وهيمنة أجهزة الدولة على النشاط الاقتصادي وحرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه ،الأمر الذي يرتبط بضعف

الإطار المؤسسي لممارسة العمل في داخل النظام السياسي، ويؤدي هذا الوضع بطبيعة الحال الى انتشار الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية سواء كان ذلك من عقد الصفقات للتسليح او اتفاقات النفط ، فضلا عن تدخل السلطة في توجيه الائتمان من المصارف لحلفائها من رجال الإعمال ، الأمر الذي يرتبط أيضا بتدني معدلات الاستثمار المجدي وبالتالي التأثير سلباً على عملية التنمية[١٨].

ثالثاً :الأسباب الاجتماعية والثقافية: تلعب المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية بما تتضمنه من معتقدات مشتركة بين أفراد المجتمع دوراً كبيراً في بناء العلاقات الاجتماعية وتنظيمها على أسس صحيحة ، فالولاء العائلي والقبلي أو الحزبي، وارتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني كل هذه العوامل تؤدي الى انتشار ظاهرة الفساد ، كما تؤدي العادات والتقاليد الاجتماعية والعلاقات العشائرية الى انتشار هذه الظاهرة خصوصاً أذا تحولت هذه العلاقات الى علاقات ذات ارتباطات طائفية فيلجأ المسئولين الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم ومجاملتهم إذ تعطى مثلا لأقارب المسئولين الكبار الوظائف العامة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة. كما أن عدم وجود سياسة واضحة للمؤسسة الإدارية وجمود القوانين وعدم تطورها وعدم وضع الموظف الإداري المناسب في المكان المناسب، الى جانب ضعف الوازع الديني وغياب الضمير لدى هذا الموظف والخضوع لشهوات النفس الأمارة بالسوء الى جانب طبيعة القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد التي أكتسبها من التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه تلعب دور كبيراً في دفع هذا الموظف إلى أن يصبح أو لا يصبح الفساد جزء من سلوكه الأداري.

المطلب الثالث

أثار الفساد الإداري والمالي

يعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية تنتشر بصورة سريعة في نواحي الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتختلف درجة انتشاره تبعاً لتطور مؤسسات الدولة ، فانتشاره في المفاصل الحكومية للدولة يعرقل خطط وبرامج التنمية وسير الأداء الحكومي وانجاز الوظائف وتقديم الخدمات ، مما يؤدي إلى عجز المؤسسات الحكومية عن تنفيذ مشاريع الأعمار والتنمية.

ويمثل الفساد الإداري والمالي أحد التهديدات الرئيسية للأجهزة الإدارية ، إذ أنه يوقع اختلال في الجهاز الإداري الذي يصيبه ويمنعه من القيام بالوظيفة التي وجد من أجلها.

أن الآثار المدمرة للفساد الإداري والمالي ليست مجرد قضية أخلاقية بل أن لها تأثيراتها السلبية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ففي **الجانب السياسي** يؤدي انتشاره الى تدمير العملية السياسية لأنه من العوامل التي تحول دون أقامة الديمقراطية فانتشاره في داخل السلطة السياسية يمنع وجود مطالبات حقيقية بالديمقراطية التي تقوم على محاسبة النظام السياسي ومساءلته لأن السلطة اذا كانت فاسدة فمن الذي سوف يحاسبها، فهو يقوض شرعية الدولة ويضعف المسؤولية المؤسساتية للحكومة حيث لا يحترم القانون لأنه يفتقد الى العدالة في التطبيق ويتم عرقلة سير الأداء الحكومي وأضعاف ثقة المجتمع بالنظام السياسي وبالتالي أضعاف شرعية الدولة وتقويض الثقة بالقوانين والمسئولين فالعلاقة عكسية مابين الفساد وأداء الأجهزة الحكومية فانتشاره يقلل من فاعلية وكفاءة هذه الأجهزة ويتسبب في إيقاف نموها ودورها في إعادة بناء المجتمع على أسس صحيحة .

أما في **الجانب الاقتصادي** فتتمثل أثار الفساد الإداري والمالي بالسياسات الاقتصادية الخاطئة وسوء توزيع الثروة والدخل ، اذ انه يفيد القلة على حساب الكثرة ويزداد الأغنياء غنى على حساب أفراد المجتمع ، وينحرف بالموارد عن الخدمات الأساسية وتتحول الى مدفوعات للفساد ويدمر عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في النظام السياسي مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يوفرها النظام من دون استثمار هذه الموارد في خدمة المجتمع[١٩]. ويساهم الفساد في التقليل من فرص وحجم موارد الاستثمار الأجنبي وفي تدني الاستثمار العام وأضعاف جودة البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها وتدخل الوساطة في توزيع المشاريع على الشركات المنفذة بعيداً عن الكفاءة والجودة وتحميل الإدارة الحكومية بأعباء كبيرة وتخصيص أموال طائلة للقيام بهذه المهام دون متابعة ورقابة ومساءلة وتشويه المناخ الاستثماري والتقليل من حجم الاستثمارات وفرص العمل ونقل المهارات والخبرات والتكنولوجيا وا ضعاف دورها في بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني كما انه يحد من الموارد المخصصة للاستثمار

ويسيء توجيهها ويعرقل التنمية ويحمل المجتمع أعباء مادية ضخمة ويؤدي الى تدني كفاءة الاقتصاد كما يعرقل عملية التنمية وينتشر التخلف مما يؤدي الى خسارة كبيرة للمال والجهد والوقت، وتضيع فرص التقدم والنمو والازدهار للبلد[٢٠]. كما يؤدي انتشار الفساد الى ارتفاع حجم التهرب الضريبي والى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ، وضعف مستوى الأنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية[٢١].أما **اجتماعياً** فالفساد الإداري والمالي هو عبارة عن انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي ويعبر عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية وضعف المبادئ والقيم الأخلاقية العليا ، وأن انتشاره يؤدي الى الإحباط وانتشار اللامبالاة بين أفراد المجتمع وبروز التطرف في الآراء وعدم تكافؤ الفرص ويؤدي الى سوء توزيع الدخل والثروات واستغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم ومناصبهم المميزة في المجتمع والدولة الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي وتراجع العدالة الاجتماعية وتدني المستوى المعاشي لأغلبية أفراد المجتمع ويؤدي انتشاره الى الفقر الواسع الانتشار والمتواصل وتدمير النسيج والاستقرار الاجتماعي الذي يريده المجتمع ويتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وتصاعد حالات العنف والانقسام في المجتمع والحقد بين شرائح المجتمع الأمر الذي يدفع البعض منهم لارتكاب الجرائم وبالتالي تعطيل قوة وفاعلية المجتمع وفقدان الشعور بالمسؤولية تجاه مصلحة الوطن وهذا كله يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي.

أن نظاما اجتماعياً – اقتصادياً يستند الى علاقات أنتاج ونسق من الاجور وتكوين الثراء وفق قواعد مقنعة للمشاركين فيه بأنهم أعضاء في نظام عادل تتوازن فيه الحقوق، ويضمن لكل مشارك جزاءً مكافئاً لما يقدم من عمل وما يبذل من جهد ، لهو نظام خال من دوافع الفساد الإداري والمالي منيع على المفسدين وعلى النقيض من ذلك ، حين يكون النظام الاجتماعي _الاقتصادي قائما على آليات استغلال واختلال في موازين الحقوق والواجبات فانه يكون البيئة الباعثة على ظهور هذا النوع من الفساد وانتشاره[٢٢].

المطلب الرابع

آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي

من المعروف أن الفساد الإداري والمالي واختلاس الأموال العامة والخاصة هي ظاهرة عالمية ، وهي ليست شيئاً جديداً بل كانت موجودة منذ زمن سحيق وعند مراجعة قانون العقوبات المستخدمة في مختلف الحضارات تدل على أن الفساد ظاهرة عانى منها الصينيون واليابان والإغريق والرومان[٢٢]. وقد عانت الحضارة العربية من الفساد ويدل على ذلك وضع القوانين الحازمة ضدها من قبل شريعة حمورابي قبل أكثر من خمسة الألف سنة والقوانين اللاحقة وجاءت الأديان السماوية وخاصة الدين الإسلامي لتحرم السرقة والاستحواذ والتخريب للمال العام والخاص بكل إشكاله[٢٣] . ويعد الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة في المؤسسات الإدارية والمجتمع وله آثاره المدمرة على عملية البناء والأعمار والتنمية وهو عقبة في سبيل التطور السليم والصحيح ، لذلك تحرص كل النظم السياسية على وضع الخطط وتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لضبطه والتخفيف من حدة أثاره السلبية ومكافحته وذلك بتكثيف كل الجهود سواء أكانت حكومية او غير حكومية وكشف حالات الفساد وفضح المتلاعبين بالمال العام وملاحقة الفاسدين والمفسدين وا ٍخضاعهم لحكم القانون وا ٍيجاد الحلول للحد من هذه الظاهرة ، إذ أن القضاء على الفساد يعد أولوية ور كيزة أساسية للبناء والتنمية في كل الدول . والى جانب ذلك القيام بإجراءات قد تكون أشد صعوبة تتمثل في مبادرات للإصلاح المؤسسي والهيكلي وتغيير السياسات المتبعة لأن وجود ظاهرة الفساد في الدولة دليل على ضعف الإطار المؤسسي[٢٤].

وعلى الرغم من أجماع البشرية على رفض الفساد بأنواعه المختلفة ومنها الفساد الإداري والمالي الأ أن أمم الأرض تفاوتت في طرق محاربته ومكافحته ، فالإسلام دعا الى تعبئة الفرد بمنظومة أخلاقية مركزة ومرتكزة على نظام محاسبة داخل الضمير يطلق عليه التقوى الى جانب الرادع القانوني لمن لم ينفع معهم ردع الضمير، بينما تعول الليبرالية الغربية الحديثة على وضع حزمة كثيفة من القوانين الرادعة في أطار من الإجراءات الرقابية والمحاسبية الدقيقة [٢٥].أن القناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات فقد وجدت

عدة أجهزة هدفها الحد من هذه الظاهرة ومنها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منظمة الثقافة العالمية وغيرها من المنظمات المحلية على المستوى الداخلي في الدول.

إن تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي وا ٍمكانية تغلغلها في جوانب الحياة الإدارية ونتائجها السلبية قد دفعت الى وضع عدة آليات لمكافحتها واحتوائها ومن ثم القضاء عليها ومنها:

١- الإصلاح الإداري بالتخلص من السلوك الأداري الفاسد وتحسين الإدارة العامة من خلال وضع نظام عادل للتعيين وتقييم أداء الموظفين والمسؤولين وترقيتهم، وزيادة رواتب الموظفين وتحسين مستوى المعيشة والعمل على أصلاح نظام الخدمة المدنية من خلال معالجة الأسباب المنشئة للفساد الفساد الإداري والمالي.

٢- تفعيل دور المؤسسات الرقابية والتي لها الحق في الأشراف ومتابعة حالات الفساد الإداري والمالي وتعزيز المسائلة والمحاسبة للأشخاص الذين يتولون المناصب العامة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يعزز بسيادة القانون[٢٦].

٣- سن قوانين واضحة وصريحة وتنظيمات أدارية متطورة ، وا ٍنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها أرادة سياسية حازمة لمتابعة حالات الفساد الإداري والمالي[٢٧].

٤- متابعة الموظفين الحكوميين ومساءلتهم واستجوابهم أمام رؤسائهم عن نتائج أعمالهم وان ويكون هؤلاء الرؤساء مسؤولين بدورهم أمام السلطة الأعلى منهم وفقاً للتسلسل الإداري.

٥- الإصلاح الاجتماعي وذلك بالعمل على زيادة وعي الناس بمخاطر الفساد والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينية والأخلاقية كالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبناء الإنسان القدوة في ممارسته للمهنة وفضح الفاسدين.

٦- الإصلاح السياسي وذلك من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالحرية التنافسية والقابلية على المحاسبة وأن يكون ملتزم ومقتنع بمحاربة الفساد ، والعمل على أيجاد جهاز قضائي مستقل ونزيه تنفذ أحكامه على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن أنتمائتهم وطوائفهم وأن يحاسب كبار الفاسدين في مؤسسات الدولة كما يحاسب صغارهم .

الخاتمة

تعد ظاهرة الفساد بأنواعه المختلفة ومنها الفساد الإداري والمالي أخطر الآفات المجتمعية المدمرة والتي أصبحت تهدد المجتمعات البشرية بالانتشار وعلى نطاق واسع ، وهي قديمة فقد وجدت في كل العصور والمجتمعات سواء أكانت متعلمة أو أمية ، غنية أو فقيرة ، قوية أو ضعيفة فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم والذي يتمثل في مجمل الانحرافات ومخالفة القواعد والإحكام الإدارية والمالية التي تساهم في تنظيم سير العمل الإداري للحكومة ومؤسساتها.

ويمثلالفساد الإداري والمالي أحد التهديدات الرئيسية للأجهز ة الإدارية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فأتساع دائرته ليصبح جزء أساسي في المعاملات اليومية وتشابك حلقاته وغموض الوسائل والأساليب التي يتم أتباعها من قبل الفاسدين قد أدى الى أن أصبح الفساد الإداري والمالي مهدد أساس لمسيرة التنمية ولمستقبل شعوب هذه الدول ، وهو سلوك ذاتي سيء ينعكس على الآخرين وتتم ممارسته من قبل موظف الحكومي الذي له سلطات بموجب القانون ويستغل الوظيفة العامة استغلالاً سيئاً بالاستجابة لتأثيرات مادية أو غير مادية فتتحول الوظيفة العامة من وسيلة لإدارة الشأن العام وخدمته ومن كونها تكليفاً قانونياً وأمانة وطنية مقدسة الى سلعة يتم المتاجرة بها لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

أن للفساد الإداري والمالي مفهوم يعبر عن وجود خطأ في أدارة الدولة وذلك بإخلال الموظف بواجبات وظيفته والثقة المشروعة لهذه الوظيفة وعن انحراف متعمد وعدم التزام بالأسس والقواعد المنظمة للعمل الإداري وبشكل سري لأن أصحاب التعاملات غير المشروعة لهم مصلحة في أخفاء هذه التعاملات فهو مرتبط بضعف مؤسسات الدولة وغموض القوانين وضعف مؤسسات الشفافية والمساءلة في الإدارة ، وهو يقترن بالرشوة واستغلال النفوذ والتزوير و الاختلاس ويشير وجوده الى خلل في النظام ألقيمي للفرد والمجتمع ، وانتشاره في مؤسسات الدولة يشير الى

انحراف مؤسسات الدولة عن ممارسة الهدف الذي وجدت من أجله وهو خدمة المواطن واستخدامها كوسيلة لتحقيق المصالح الشخصية وتقديم المنفعة للفاسدين .

أن ظاهرة الفسادالإداري والمالي تشكل قلقاً دائماً للجهات المسؤولة في مؤسسات الدولة ، وأن محاولات علاجه لم تكن بالمستوى المطلوب وذلك لأنه يستمد قوته من الغموض والسرية والتمويه لأن ترتيبات الفساد دائماً ما تتم بدرجة عالية من السرية لأنها أعمال غير قانونية تتضمن خيانة الموظف الأداري للثقة العامة ، كما أن المكافحة تنحصر في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد بعض الفاسدين في الجهاز الإداري دون البحث في الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة والعمل على أيجاد الحلول الملائمة لها ، والعمل على أجراء الإصلاحات الإدارية في مؤسسات الدولة وأتحاذ مجموعة من الترتيبات والأساليب الوقائية داخل الجهاز الإداري التي تؤدي الى منع حدوث حالات الانحراف الإداري. أن طبيعة النظام السياسي وأسلوب الحكم له دور كبير في انتشار أو عدم انتشار هذه الظاهرة ، فهيبة الدولة ومصداقيتها تعتمدان على السمعة لذا فان فساد الجهاز الإداري يؤدي إلى فقدان ثقة المواطن بالدولة ومصداقيتها ، ولذلك فأن جدية التصدي للفساد ومحاربته تعكس جدية الالتزام بالحفاظ على سمعة الدولة واستقرارها لأن المؤسسة التي ينتشر فيها الفساد تصبح غير قادرة على القيام بوظائفها التي وجدت من أجلها وبالشكل الصحيح.

<u>الاستنتاجات</u>

١- يعد الفساد الإداري والمالي من أخطر الآفات التي لازمت الحياة الإنسانية والتي اتفقت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على تجريمه مهما كانت أسبابه وأشكاله .

٢-أن انتشار الفساد يؤدي الى تحويل الوظيفة من كونها تكليفاً قانونياً وأمانة وطنية مقدسة الىسلعة يتم المتاجرة بها بيعاً وشراء بممارسة الفساد وتحقيق مكاسب ذاتية ، ويؤدي الى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والمساواة وتكافؤ الفرص وضعف إحساس المواطن بالمواطنة.

٣-يلعب النظام السياسي دوراً كبيراً في معالجة ظاهرة الفساد وانتشارها من خلال إصدار قوانين صارمة لمنع الفساد الإداري والمالي والمسائلة الجدية للمفسدين.

٤-وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية وا يجاد نظام قضائي مستقل ونزيه ووضع جهاز رقابي غير مسيس والاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين في هيئات الرقابة والنزاهة ، فضلا عن معالجة المشكلات الاقتصادية.

٥- التأكيد على التنشئة السياسية والاجتماعية والتركيز على القيم الاجتماعية وخلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية من خلال المناهج الدراسية ووسائل الإعلام وا يجاد نظام يحاسب الفاسدين وبشكل علني وشفافية واضح.

٦- يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل .

٧- يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الأموال هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة ، مما يؤدي إلى ضعف إحساس الأفراد بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

SUMMARY

The corruption in its different forms, including financial and administrative corruption, including the promise of exceeding limits of the legal scope of authority and misuse of pests community devastating haunted human life and suffered all societies and at different times and do not belong to the state alone whether these communities developed or developing, and whether society is illiterate or educated, rich or poor, Fezhorha linked to the desire of man to get gains tangible or intangible illegally, and I mean the situation that occurs as a result of deviation from the performance of duties career official by the effects of tangible or intangible, as it turns job of being commissioned legally and National Secretariat sacred commodity to be traded for self-gain any abuse of power for private gain, it is a phenomenon of human behavior that worried human societies since ancient times and agreed heavenly laws and ordinances criminalize whatever the causes and forms.

That corruption is a serious phenomenon of the phenomena of human behavior, it is a pest of deep roots take the exclusion of political, economic, social and intertwined with many factors, and appears in all societies, but different levels vary from one community to another depending on the degree of religious consciousness, ethical and compliance with the principles and values of community, and the degree of development governmental institutions and legal, which is based on the use of bad authority to

achieve private benefits at the expense of the development and progress of society and a threat to democracy and the rule of law and a gateway to crime and terrorism, in other words is a situation in which it operates an employee directly or indirectly to influence illegal and legal owner of the need to pay the so-called gift illegally in order to perform or refrain from performing administrative procedures official, and represents one of the major threats to administrative organs in different countries, widening his circle to become an essential part of daily transactions and the complexity of its rings and the ambiguity of the means and methods that are followed by the corrupt has led that this corruption has become threatened by the process of economic development and the future of the peoples of these countries.

That administrative corruption and financial concept expresses an error in the state administration and the breach of the employee duties of his job and confidence legitimate for this job and the deviation deliberate and lack of commitment to the grounds and the rules governing the work of the administrative and in secret because the owners dealings illegal they have an interest in concealing these transactions is linked to weak state institutions and ambiguity laws and the weakness of institutions, transparency and accountability in governance, which is associated with bribery and influence peddling, fraud, embezzlement, and indicates its presence to an imbalance in the value system of the individual and

society and lead to a destabilization of the moral values based on honesty, equality and equal opportunities, poor sense of citizen citizenship, and spread in state institutions refers to the deviation of state institutions for target practice, which found him a citizen service and use it as a means to achieve personal interests and provide benefit to corrupt, and the spread leads to the migration of funds and fund holders and competencies and economic minds out of the country, leading to poor individuals sense of citizenship.

The phenomenon of financial and administrative corruption are always worried for those responsible in the institutions of the state, and that attempts to treat were not at the required level because it derives its strength from the mystery and secrecy and camouflage as arrangements corruption will always be a high degree of secrecy because it illegal acts, and that control is limited to the to take legal action against some corrupt administrative apparatus without searching in the real reasons behind this phenomenon and work to find appropriate solutions to them, and work to make administrative reforms in state institutions and Othaz set of arrangements and preventive methods within the administrative body that lead to the prevention of delinquency management.

That the nature of the political system has a big role in the spread or not to spread this phenomenon, through the issuance of strict laws to prevent financial and administrative corruption and accountability seriousness of mischief put effective systems for

evaluating the performance of government institutions and the creation of a judicial system independent, impartial and put a regulatory and the right choice for people honest in oversight bodies and integrity , and the emphasis on political and social upbringing and social values and the creation of a public opinion rejects religious and moral corruption of the curriculum through the media and the creation of a system accountable and openly corrupt, transparent and clear.

To seriously tackle corruption and fight it reflects a serious commitment to preserve the reputation of the state and its stability because the institution where corruption is widespread become unable to perform its functions found for them properly.

الهوامش

(١) عماد صلاح عبد الرزاق ،الفساد والإصلاح ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،٢٠٠٣ ، ص٣٢.

(٢) د.عماد الشيخ داود ،الشفافية ومراقبة الفساد ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات

الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٤، ص١٣٦.

(٣) د سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، مدخل استراتيجي للمكافحة ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٢.وكذلك أنظر د. سيف راشد الجابري، د. كامل صكر القيسي ، كيف واجه الإسلام الفساد الأداري ، دار الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دبي، ط١، ٢٠٠٥،ص٢٣.

(٤) د.محمود العادلي،على الرابط الالكتروني http://ejabat.google.com/ejabat/user?userid

(٥) د.سالم محمد عبود، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

(٦) سورة البقرة، الآية (١١-١٢).

(٧) سورة الروم ، الآية (٤١).

(٨) سورة يونس ، الآية (٧٩-٨١).

(٩) سورة الأعراف ، الآية (١٤٢).

(١٠) ابن علي ، الفساد ، إشكاله ، أسبابه ، دوافعه ، أثارة ، مكافحته ، واستراتيجيات الحد من تناميه ، مجلة دراسات إستراتيجية ، ٢٠٠٥، جامعة دمشق ، العدد (١٦) ،ص٩. وكذلك انظر المصدر من IVSL Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/17566/MPRA Paper No.17566 posted 28.Septemper 2009 16;20 UTC.

(١١) محمود عبد الفضيل ، مدخل مفاهيمي وتاريخي ، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٤، ص٨٠.

(١٢) ميخائيل جونسون ، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، ترجمة عبد الحكم أحمد ألحزامي،الدار الأكاديمية للعلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٢٣.

(١٣) د.سالم محمد عبود، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

(١٤) عامر الكبيسي ، الفساد والعولمة، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ، السعودية ، ٢٠٠٥،ص٨.

(١٥) داود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد٣٠٩، ٢٠٠٥،ص ص٦٧-٦٨.

(١٦) محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد١٩٩٩،٢٣٤، ص٥. وكذلك أنظر:

Mark Robinson, Corruption and Development EADI,Geneva,1998,P.3 .

(١٧) مصطفى كامل السيد ، العوامل والآثار السياسية ، في إسماعيل الشطي وآخرين الفساد والحكم الصالح في

البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٤، ص ص٢٧٨-٢٧٧ .

(١٨) مروان محي الدين النصولي ، اثر الفساد في النمو الاقتصادي ، ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي الدولي السابق لنقابة خبراء المحاسبة المجازيين في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ،١٩٩٨، ص ص١٨٧-١٩٦.

(١٩) ميخائيل جونسون ، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، مصدر سبق ذكره ، ص٥.

(٢٠) جورج العبد ، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠ ، ص ص٢٢٤-٢٢٥.

(٢١) محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤. وكذلك أنظر د.عماد عبد الله الشيخ ، الشفافية ومراقبة الفساد، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨.

(٢٢) ظاهر كنعان، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز در اسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٤، ص ٢٣٨.

(٢٣) د.سالم محمد عبود ، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(٢٤) جورج العبد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٧.

(٢٥) إسماعيل الشطي ،الديمقراطية كإلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية:الحلول والمعالجات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ص٤٥٣-٤٥٤.وللمزيد من التفاصيل حول وسائل مكافحة الفساد في الإسلام أنظر د.محمد صالح عطية الحمداني ،الفساد الأداري ماهيته وعلاجه في الفكر الاسلامي ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، الموسوعة الإسلامية(٩)، مطبعة هيئة واستثمار أموال الوقف السني ،٢٠٠٧،ص٥٩.

(٢٦) بلال خلف السكرانة ، الفساد الإداري ، دار الوائل للنشر والتوزيع ،الأردن،ط٢،٢٠١١ ،ص٣١٩.

(٢٧) جورج العبد ، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

المصادر

القران الكريم

(١) ابن علي ، الفساد ، إشكاله ، أسبابه ، دوافعه ، أثارة ، مكافحته ، واستراتيجيات الحد من تناميه ، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (١٦) ، جامعة دمشق ،٢٠٠٥.

(٢) إسماعيل الشطي ، الديمقراطية كإلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية:الحلول والمعالجات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٤.

(٣) بلال خلف السكرانة ، الفساد الإداري ، دار الوائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،٢٠١١.

(٤) جورج العبد ، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٤.

(٥) داود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد٣٠٩ ، ٢٠٠٥.

(٦) د سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، مدخل استراتيجي للمكافحة ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ،٢٠١١.

(٧) د. سيف راشد الجابري، د. كامل صكر القيسي ، كيف واجه الإسلام الفساد الأداري ، دار الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دبي، ط١، ٢٠٠٥.

(٨) طاهر كنعان، تعقيب حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤.

(٩) عامر الكبيسي ، الفساد والعولمة، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ، السعودية ، ٢٠٠٥.

(١٠) عماد صلاح عبد الرزاق ، الفساد والإصلاح ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،٢٠٠٣.

(١١) د.عماد الشيخ داود ،الشفافية ومراقبة الفساد ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٤.

(١٢) د.علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٦٥.

(١٣) د.محمد صالح عطية الحمداني ،الفساد الأداري ماهيته وعلاجه في الفكر الاسلامي ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، الموسوعة الإسلامية(٩)، مطبعة هيئة واستثمار أموال الوقف السني ،٢٠٠٧،

(١٤) محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٢٣٤) ، بيروت،١٩٩٩.

(١٥) محمود عبد الفضيل ، مدخل مفاهيمي وتاريخي ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث

ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٤.

(١٦) مصطفى كامل السيد ، العوامل والآثار السياسية ، في إسماعيل الشطي وآخرين الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٤.

(١٧) مروان محي الدين النصولي ، اثر الفساد في النمو الاقتصادي ، ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي الدولي لنقابة خبراء المحاسبة في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ،١٩٩٨.

(١٨) ميخائيل جونسون ، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، ترجمة عبد الحكم أحمد الحزامي،الدار الأكاديمية للعلوم ، القاهرة ،٢٠٠٩.

الكتب الأجنبية

Mark Robinson, Corruption and Development

(١)EADI,Geneva,1998

(2)Paolo Mauro , worry about corruption? Economic Issues..no.6 , washing ton DG–Imf–1997

(٣) د.محمود العادلي، على الرابط الالكتروني http://ejabat.google.com/ejabat/user?userid